



مساء الجمعة 13 نوفمبر/تشرين الثاني، نفذت قتلة من داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) هجمات في عدة مواقع في باريس، وحصدوا بذلك أرواحاً بريئة في مسعاهم لتنفيذ أجندتهم القائمة على الكراهية وبيث بذور الشقاوة والخوف من الآخر. وقد جاءت تلك الهجمات في أعقاب تفجيرات لا تقل إجراماً نفذت في بيروت وبغداد وأنقرة ومدينة سوروتاش التركية، وعدة أماكن أخرى مع الأسف. انطلاقاً من قواudem في سوريا، تلّق داعش ونظام بشار الأسد الدمار والبؤس بالشعب السوري، ويشيعان معاً الإرهاب ويتسّبّبان بزعزعة الاستقرار في محيط أبعد بكثير من نطاق الحدود السورية.

إن داعش والأسد وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يستخدم الإجرام والتروع لتعزيز قبضتهما على الحكم. وفيما كان تنظيم داعش يضرب ضربته في باريس، كانت قوات نظام الأسد تمطر الشعب السوري بالقنابل المتفجرة. وكما هو حال داعش، فإن الأسد لا يبالي بمن يكون أولئك الذين يقصّفهم طالما أنه باق في سدة الحكم.

تلك مقدمة مطولة يمكن إيجازها بالقول إن على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب السوري لإنقاذ سوريا، ولا بد من فعل ذلك الآن.

وفعلاً تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المنشودة في اجتماع عقد صبيحة السبت 14 نوفمبر/تشرين الثاني في العاصمة النمساوية فيينا. ضم ذلك الاجتماع وزراء وممثّلين عن سبع عشرة دولة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، اجتمعوا للاتفاق على طريقة لإنقاذ سوريا من الجحيم الذي باتت تمثّله اليوم. وقد كنت أحد الذين حظوا بالمشاركة في ذلك اللقاء.

كان ذلك اللقاء الثاني للمجتمع الدولي في فيينا، وهذه المرة أسس مجموعة الدعم الدولي لسوريا. اللقاء الأول عُقد قبل أسبوعين، وعبر من خلاله وزير الخارجية الأميركي جون كيري بوضوح أن الوضع في سوريا قد أصبح ملحاً ولا يحتمل التأجيل.

وهو الآن يوضح بأن الهجمات التي نفذتها داعش في باريس، وقبلها بيومين في بيروت، تؤكّد أن الحاجة العاجلة لمعالجة الوضع في سوريا باتت أقوى. ينبغي علينا أن نشحد المبادئ التي تم الاتفاق عليها في اجتماع 30 أكتوبر/تشرين الأول، وأن نجعلها أكثر إحكاماً ونحوّلها إلى خطة عمل.

وقد تمخض النقاش الذي استمر طيلة اليوم عن تلك الخطة المتمثّلة بورقة فيينا الثانية، وكذلك عن اتفاق لتأسيس مجموعة

الدعم الدولي لسوريا والتي ستتولى الانطلاق بهذه الخطة.

لكن الكمال غاية لا تدرك، وقد سارع المنتقدون لإيجاد الثقوب والمثالب في الخطة، وسوف يستمرون في محاولاتهم لتمزيقها (فهذا ديدنهم في نهاية المطاف).

ولكنني أعتقد أن الخطة جيدة للأسباب التالية:

أولاً، لأنها تلزم بتحقيق الانتقال في سوريا. والانتقال هنا ليس مصطلحاً ضبابياً مثل "التحول" أو "التطور" بل انتقال.

وأقول بوضوح: انتقال من نظام الأسد وطغمه الحاكمة إلى شيء آخر، شيء أفضل، خطوة أولى إلى نظام حكم ذي مصداقية، جامع شامل وغير طائفي. (نعم، حكم الأسد طائفي يتذرع بعبادة العلمانية).

ثانياً، مجموعة الدعم التزمت بجدول زمني واضح: تاريخ محدد لبدء مفاوضات رسمية، ليس حواراً، ولا طرح أفكار، بل مفاوضات تُعقد بحلول الأول من يناير/كانون الثاني بين المعارضة و"الحكومة" (علامة التنصيص من الكاتب)، وإنشاء صيغة حكم خلال ستة أشهر، ويعقبها صياغة دستور وترتيبات انتخابية، وإجراء انتخابات بعد ثمانية عشر شهراً أو، لكي يبدو الأمر واقعياً أكثر، في منتصف عام 2017.

ثالثاً، تحمل الخطة أولاً حقيقة للمدنيين السوريين، حيث تتضمن تدابير لبناء الثقة تجعل العملية السياسية ممكنة وتمهد الطريق لوقف إطلاق النار في أنحاء سوريا كلها، وترافقها ضغوط لإنهاء العنف العشوائي ضد الشعب (نعم، نظام الأسد هو الضال الأساسي فيه).

ويجدر القول إن الخطة واقعية في أهدافها. فلا يمكن تصور وقف إطلاق النار دون ربطه بعملية سياسية ذات مصداقية، فالثقة لا تزال غائبة لحد الآن. وتدابير بناء الثقة هي التي سوف تساعده في تحقيق وقف إطلاق النار.

رابعاً، هناك عزم أكيد واضح على دعم المعارضة السورية كي تتمكن من الوقوف كالنذر للند ومرفوعة الرأس في مواجهة النظام بالمفاوضات. وإحقاقاً للحق، فإن الدول التي تقف إلى جانب الشعب السوري تعرف بالاتفاق الوطني السوري بأنه "قلب المعارضة وقادتها".

ويعرف الاتفاق ما ينبغي عليه فعله لكي يتوافق مع كافة الفصائل السورية والشعب للوصول إلى رؤية وأهداف موحدة و موقف تفاوضي متناغم بحلول يناير/كانون الثاني القادم. ونحن نمد لهم يد العون في ذلك وسوف نبقى إلى جانبهم. ذلك كان مضمون رسالة وزير الخارجية البريطاني خلال لقائه مع رئيس الاتفاق خالد خوجة أثناء زيارته في وقت سابق من الشهر الجاري.

خامساً، سوف تساهم مجموعة الدعم الدولي في التوصل إلى تفاهم مشترك حول تحديد من هم الإرهابيون في سوريا. تنظيم داعش هو أحد تلك الجماعات الإرهابية. وهناك أيضاً جبهة النصرة الموالية للقاعدة. وسوف نستخدم ذلك التفاهم لممارسة المزيد من الضغوط على روسيا، بل وسنمارس ذلك الضغط فعلاً، لكي تتوقف عن قصف أولئك الذين يدافعون عن الشعب السوري. وأفعال روسيا هي التي سوف تحكم على مدى التزامها بالعملية السياسية.

سوف ينصب تركيز على نحو أكبر على الأطراف التي لديها الاستعداد للالتزام بالعملية السياسية الجديدة وبالقيم التي يتطلع إليها غالبية السوريين: سوريا واحدة بدون الأسد، غير مقسمة، تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها، ولديها حكومة جامعة تسمح بالمشاركة للجميع على قدم المساواة، وتساوي بالحقوق والواجبات وتوفير الحماية للجميع، وحيث تكون

ال个多元性的政治和法律的框架。法律的本質是"一個簡單的問題，即誰擁有某個權利"。這裏的"權利"並非指個人的權利，而是指國家的權利。

第六，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第七，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第八，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第九，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十一，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十二，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十三，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十四，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

第十五，**將軍事委員會擴大為全國的安全部隊**。這將擴大安全部隊的權力，使其能夠監視整個國家，並在全國範圍內執行法律。這將是國家統一和強大的重要步驟。

الجزيرة نت

المصادر: